خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس عشر . ثم انقسم الى جناحين او فئتين : « أ » و « ب » — منذ المؤتمر السابع عشر في بازل (١٩٣١) . وفي شهر اب (أغسطس) من العام ١٩٤٦ — اي ابان انعقاد اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في باريس — توصل الجناحان الى الاتفاق على صيغة برنامج موحد للصهيونية العمومية . لكن قوتهم العددية داخل مؤتمر بازل (١٩٤٦) لم يقابلها انضباط حزبي في الموقف من القضايا الرئيسية التي عالجهـا المؤتمر الصهيوني . وفي ذلـك يقول رئيس الكونغدرالية العالمية للصهيونيين العموميين — اسرائيل غولدشتاين — في كراس اصدرتـه دائرة الثقافة في المنظمة الصهيونية الاميركية بعنوان « البرنامج الصهيوني العمومي » (١٩٤٧) : « ان المندوبين الصهيونيين العموميين تركت لهم حرية التصويت حسب هواهم في الجلسات الكاملـة للمؤتمر . ولهـذا السبب ظهروا اثناء جلسات المؤتمر وامـام انظار العالم بانهم اكثر انقساما من الاحزاب الاخرى » .

ان توزيع المندوبين في المؤتمر الثاني والعشرين انعكس بدوره على تشكيل « المجلـس الصهيوني العام » — أي الهيئة الحاكمة للمنظمة الصهيونية العالمية خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمر وآخر . وبعد ان قرر مؤتمر بازل (١٩٤٦) زيادة عضوية هذا المجلس من ٧٢ الى ٧٧ عضوا ، أصبح التوزيع الحزبي لاعضائه كالآتي : الصهيونيون العموميون ٢٥ عضوا ، الاتحاد العالمي لعمال صهيون ٢٠ ، المزراحي وجناحه العمالي ١٢ ، التحريفيون ٨ ، هاشومر هتسعير ٦ ، احدوت هاعفودا ٥ ، الهجرة الجديدة عضو واحد .

لقد اختتم المؤتمر اعماله دون انتخاب لجنة تنفيذية لكل من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية . لكنه فوض المجلس الصهيوني العام صلاحية انتخاب اللجنة التنفيذية التي أصبحت ، باعتراف المصادر الصهيونية، منذ ١٩٤٧ مطابقة في عضويتها بالنسبة للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لفلسطين . ففي مقالة « الوكالة اليهودية » التي تضمها « موسوعة اسرائيل والصهيونية » نقرأ ما يلي : « بعـد ان أصبحت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية هيئة واحدة بالذات (ابتداء من ١٩٤٧ فصاعدا) ، غدت اجهزة الوكالة (المؤتمر والمجلس العـام واللجنة التنفيذية والهيئـات القضائية ومراقبة الحسابات) مطابقة لاجهزة المنظمة الصهيونية العالمية » .

وفي التقارير المرفوعة من اللجنة التنفيذية لكل من المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية الى المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين (القدس ، ١٩٥١) يوجد فصل بين الاثنين . هناك تقرير صادر عن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية (وهذا يقع في ١٥٠ صفحة من اصل ٩٩٩ صفحة تؤلف مجموع صفحات الكتاب المطبوع للتقارير) ، بالاضافة الى التقرير المرفوع من اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . مع العلم بان التقرير الاول يذكر في مطلعه ان : « جميع اعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية قاموا أيضا بدور الاعضاء في اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية » . كما يتحدث التقرير الثاني (صفحة ١٥٩) عن قيـام المجلس الصهيوني العام ، اثر انتهـاء مؤتمر بازل بوقت قصير ، بانتخاب لجنة تنفيذية صهيونية مارست دورها بمثابة اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية . وهذا الاصرار الصهيوني على الفصل شكليا بين اللجنتين ، رغم الاقرار الصريح بكونهما لجنة واحدة من حيث العضوية ، يهدف الى انقاذ المظاهر القانونية على اعتبار ان الوكالة اليهودية لفلسطين تتمتع بوضع قانوني تنص عليه مواد صك الانتـداب . فالمعروف ان نصف اعضاء الوكالة اليهودية الموسعة ، التي نجح وايزمان في انشائها عام ١٩٢٩ واقـرار دستورها رغم معارضة التحريفيين والراديكاليين داخـل المؤتمر الصهيوني ، كـانوا أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية . بينما جاء النصف الثاني من بين «غير الصهيونيين» . لكن هذا الترتيب لم يعمر طويلا . اذ بدأ تحويل اللجنة التنفيذية الى هيئة صهيونية في تركيبها وطابعهـا بصورة تدريجية يكفلهـا الدستور ! والمصادر الصهيونية تشير الى